الفصل الخامس

الحلم الأوروبي .. مشروع الإسلاميين الجدد!

ركز مؤسسو حزب العدالة والتنمية من الإسلاميين الجدد حتى من قبل تشكيله على فكرة أن مشروعهم الأكبر هو قيادة تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، في خلاف صارخ مع الإسلاميين القدامى الذين كان مشروعهم الأول هو أن تقود تركيا اتحادا لدول العالم الإسلامي، أو على الأقل تكون جزءًا منه، وهو أمر غاب عن برنامج حزب العدالة والتنمية، وهناك هدفان أساسيان وراء تبني المشروع الأوروبي **الأول**: النهوض بتركيا إلى مصاف الدول الأكثر تحضراً، **والثاني**: هو نيل مساحة كبيرة من الحرية والتحركات السياسية، بل والنفوذ في مواجهة سلطة وتحكم النخبة الكمالية التي تتبنى نموذجًا متطرفًا من العلمانية في مصير البلاد، ومحاصرة التيار الإسلامي بجُدده وقُداماه وتستند إلى قوة الجيش، وبالفعل فقد حقق الحزب بعضًا من هذين الهدفين، وهو يستطيع أن يفاخر الآن بأن تركيا أصبحت أكثر تقدمًا وتحضرا، وأفضل ديمقراطية مما كانت عليه الأمور قبل صعود الحزب إلى السلطة في نوفمبر عام ٢٠٠٢ .

ولعل أبرز إنجاز تحقق فى تاريخ الحلم الأوروبي هو قرار دول الاتحاد فى ديسمبر ٢٠٠٤ بدء مفاوضات انضمام تركيا كعضو كامل، وهو تطور محوري في علاقات الجانبين التاريخية، ولحزب العدالة والتنمية الفضل الأكبر فيه. لقد شهدت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية إصلاحات غير مسبوقة، خاصة فيما يتصل بالحريات العامة، والعملية الديمقراطية، والحد من دور الجيش في الحياة السياسية بتقليص تمثيله في مجلس الأمن القومي، وكذلك إصلاحات تشريعية واجتماعية، وكان المشروع الأوروبي هو القاطرة التي جرت هذه الإصلاحات، حيث تغلب على معارضة تيارات

عدة في المجتمع لها، ولا يمكن تجاهل ما تم بشأن المشكلة الكردية، مثل السماح بالتعليم والبث الإعلامي باللغة الكردية في كسر لمحرم كبير، لكن هذه الإصلاحات في مجملها لم تحقق كل الآمال، ولعله من الملاحظ أن تردد الاتحاد الأوروبي في الاقتراب من تركيا كان عاملاً سلبيًا، خاصة أنه بدا للأتراك أنه يتعامل مع بلادهم وفق معايير مزدوجة، وليس هناك ضمانات كافية لتحقيق حلمهم في نيل العضوية إذا استجابت تركيا لكل مطالب الاتحاد.

والحق أن الموقف الأوروبي هذا يضعف حكومة أردوغان في الصراع مع قوى العلمانية المتشددة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والرئيس والقضاء والمعارضة، وهناك قاعدة واضحة في هذا الشأن أنه كلما اقتربت تركيا من تحقيق الحلم الأوروبي صارت هذه الحكومة أقوى والعكس صحيح أيضًا؛ لأنها أبدت رهانًا كبيرًا على نيل عضوية الاتحاد، في حين يبدو الأمر عملية معقدة وطويلة تواجه مخاطر كبيرة على الجانبين التركي والأوروبي، وهنا نشير إلى أن الضغوط الأوروبية على حكومة أردوغان للاعتراف بجمهورية قبرص تضعها في مأزق قانوني سياسي شعبي مركب، خاصة مع رفضه صيغة «أعترف ولا أعترف في ذات الوقت» التي طرحتها أنقرة.

ويبدو أن القادم أسوأ بعد إصرار دول الاتحاد الأوروبي على مطالبة تركيا بضرورة التوقيع على البروتوكول الإضافي الخاص بانضمام الأعضاء العشرة الجدد في الاتحاد إلى الاتحاد الجمركي، مما يعني ضمنًا الاعتراف بجمهورية قبرص إحدى هؤلاء الأعضاء الجدد، حيث بادر بعض المسئولين فيها بالقول بأنهم يطلبون فتح سفارة لها في أنقرة، وهو الأمر الذي لم تقبله حكومة أردوغان؛ لأن تركيا تعترف رسميًا فقط بما يسمى «جمهورية شمال قبرص التركية» والاعتراف بجمهورية قبرص التي تمثل القبارصة اليونانيين عمليًا يلغي ذلك، وفي كل الأحوال هناك عقبة كبيرة أمام حلم تركيا الأوروبي، هي المشكلة القبرصية البعيدة عن الحل أيضًا، بالإضافة إلى عقبات أخرى.

وإذا كان أردوغان ونائبه في الحزب والحكومة عبد الله جول قد هددا بإنهاء مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في حالة الإصرار على لعبة كرة الثلج المتضخمة في التعامل مع تركيا بخلق مزيد من الشروط والمطالب التي لا تنتهي، وأبرزها مسألة دفع

تركيا للاعتراف الصريح بجمهورية قبرص، وإجبارها على فتح مطاراتها وموانئها لطائرات وسفن القبارصة اليونانيين، فإن تماسك الموقف الداخلي والإجماع الذي تحظى به سياسة الحكومة بهذا الشأن جعلها أكثر تمسكًا بمقاومة الضغوط الأوروبية التي تعمق الشعور بالتمييز ضد تركيا لدى النخبة والشعب، وتخلط الحلم الأوروبي بظلال كابوس فى حالة الوصول إلى نقطة الفراق بين الجانبين.

وحسب موقف الحكومة التركية فإنه إذا أصرت فرنسا واليونان ومعهما بالطبع جمهورية قبرص على مسألة الاعتراف هذه، وتبنى الاتحاد مواقف الدول الثلاث، فإن أنقرة ستكون مضطرة لتوديع الحلم الأوروبي، وهو الأمر الذي باتت تدركه أطراف أوروبية أخرى مثل بريطانيا وإيطاليا وألمانيا، ومن ثم نجحت هذه الحكومة في إعادة تصدير مشكلة الاعتراف إلى الاتحاد الأوروبي ذاته.

ولعل بريطانيا التي تحاول القيام بدور رائد في الاتحاد الأوروبى الدولة ذات الوجود العسكري في الجزيرة القبرصية والمحتلة القديمة لها هي الأكثر استيعابًا لحجم المشكلة وتداعياتها، وهي تعلم جيدًا أن الحلم الأوروبي قد قاد إلى تغيير جذري في موقف تركيا، وحرك القبارصة الأتراك الذين قبلوا خطة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لتسوية المشكلة في الاستفتاء الذي تم إجراؤه في الجزيرة عام ٢٠٠٤ بين أبناء الجزيرة، في حين رفضها القبارصة اليونانيون، وإنه ليس بالإمكان دفع تركيا إلى ما هو أبعد من مواقفها الحالية.

فالاعتراف بجمهورية قبرص سيعني من الوجهة القانونية سحب اعتراف تركيا بجمهورية شمال قبرص التركية، وعمليّا التخلي عن القبارصة الأتراك الذين يعتمدون في بقاء كيانهم حيًا على تركيا اقتصاديّا وسياسيّا وعسكريّا، وهو أمر سينظر له معظم الأتراك على أنه خيانة لقضية وطنية؛ مما جعل حكومة أردوغان أو أية حكومة أخرى لا تجرؤ على حتى مجرد التفكير فيه.

كماأن هذا الاعتراف سيجبر تركيا قانونيّا على سحب قواتها التي تقدر بعشرات الآلاف من شمال قبرص؛ لأنها ستصبح قوة احتلال، والانسحاب يعني خلق خطر على الأمن القومي التركي من وجهة نظر أنقرة، كما سيضعف نفوذ تركيا في قبرص بشكل عام.

ومن الواضح أن تركيا لن تقدم على تضحية هائلة بهذا الشكل مقابل وعود غامضة ومشكوك في أمرها، بل ومختلف عليها بين دول الاتحاد الأوروبي، وربما كان الأمر مغايراً لو كانت المعادلة هي الاعتراف مقابل العضوية.

وتدرك تركيا أنه بإمكانها إعادة تسخين المشكلة القبرصية مرة أخرى بقوتها العسكرية ونفوذها لدى القبارصة الأتراك، وهنا نشير إلى أن انهيار الحلم الأوروبي لتركيا سيكون له تداعيات خطيرة على المشكلة القبرصية بقدر ما كان الحلم ذاته حافزاً للمرونة والابتعاد عن التعنت من جانب أنقرة.

ولعل إشهار شرط الاعتراف في وجه تركيا قد عمق المرارة لديها، وكذلك لدى القبارصة الأتراك، فالاتحاد الأوروبي يواصل سياسة مكافأة الطرف المتعنت المتشدد، ويعاقب المرن المتساهل، تلك السياسة التي بدأت بقبول عضوية جمهورية قبرص في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ عقب رفض القبارصة اليونانيين لخطة أنان، في حين لا يزال القبارصة الأتراك الذين قبلوا الخطة يعانون من الحصار والتجاهل الأوروبي.

ومن المؤكد أن تركيا تدرك أن الأطراف الأوروبية الرافضة لعضويتها في الأساس ـ مثل فرنسا ـ وجدت في قضية الاعتراف ضالتها، وهي لن تعدم العثور على مبررات أخرى حتى بعد بدء المفاوضات التي من المتوقع أن تستمر ما بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة لعرقلة انضمام تركيا للاتحاد.

وفي كل الأحوال فإن إسلاميي تركيا المجددين يرفضون السقوط في فخ إغواء الحلم الأوروبي مهما كان الثمن، رغم أنهم يقودون القاطرة المتجهة إلى هذا الحلم، وليس العلمانيين المتشددين المتغربين قلبًا وقالبًا.

***